طالب بإنشاء مراكز لهيئة ذوى الإعاقة في كل محافظة

الحجرف يقترح معاشا تقاعديا للمعاق يعادل 100 في المئة من الراتب الشامل

تقدم النائب مبارك الحجرف باقتراحين يخصان ذوي الاحتياجات الخاصة، الأول اقتراح بقانون بأن يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة الفنية المختصة أنه معاق معاشا تقاعديا مباشرا يعادل 100% من الراتب الشامل ، وتقدم باقتراحين برغبة الأول بإنشاء مراكز للهيئة العامة لشئون ذوى الإعاقة في كل محافظه من محافظات الكويت والثاني بإنشاء مراكز للهيئة العامة لشئون ذوى الإعاقة في كل محافظه من محافظات الكويت.

وتقدم الحجرف باقتراح بقانون بتعديل المادة (41) من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة نصه كالتالي :

– بعد الاطلاع على الدستور،

– وعلى القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

)مادة أولى)

تعدل المادة 41 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ليكون نصها الآتي:

استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة الفنية المختصة أنه معاق معاشا تقاعديا مباشرا يعادل 100% من الراتب الشامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش 10 سنوات على الأقل بالنسبة للذكور وللإناث في حاله الإعاقة الشديدة والمتوسطة ، و15 سنة على الأقل بالنسبة للذكور والاناث، في حالات الاعاقات البسيطة ، ولا يشترط للحصول على المعاش وفقاً لأحكام هذه المادة بلوغ سن معينة.

(مادة ثانية) يلغي كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة ثالثة) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المذكرة الايضاحية

وجاء في المذكرة الايضاحية : صدر القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عملًا على وضع أحكام الدستور في شأن التزام الدولة مراعاة النشء وحمايته من الاستغلال، ووقايته من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي مع كفالة الدولة لتقديم الدعم المادي والمعنوي للمواطنين والبعض الآخر من المقيمين في حالات خاصة انطلاقا من مفهوم ثابت للقيم الإسلامية القائمة على توفير ودعم أواصر التكافل الاجتماعي والتضامن الإنساني.

واعتبار رعاية ذوي الإعاقة ومنهم ذوي الاحتياجات الخاصة لمزيد من رعاية الدولة ومتابعتها لهم علاجًا ودعمًا وتدريب عمليًا على معاونتهم ودمجهم في المجتمع الذي يمثلون شريحة منه، لها حقوقها الدستورية والقانونية، وبما يحقق ويساهم بصورة فاعلة وعملية في ضمان تمتعهم بحقوقهم الأساسية.

مبارك الحجرف

وبهدف منح رعاية اكبر لفئه المعاقين جاء هذا الاقتراح بقانون بتعديل المادة 41 من القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق ذوي الإعاقة ليكون نص المادة 41 بعد التعديل الآتي:

استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد الذي تقرر اللجنة الفنية المختصة أنه معاق معاشا تقاعديا مباشرا يعادل 100% من الراتب الشامل إذا بلغت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش 10على الأقل للذكور وللإناث في حاله الإعاقة الشديدة والمتوسطة و15 سنة على الأقل بالنسبة للذكور والاناث في حالات الاعاقات البسيطة ، ولا يشترط للحصول على المعاش وفقاً الاحكام هذه المادة عند بلوغ سن معينة وذلك لمنح رعاية قانونية لتلك الفئه وقد رؤي لأهمية الاعاقات الشديدة منحها افضليه اذ نص على ان تكون مدة الخدمة 10 سنوات للذكور والاناث موحده اما باقي الاعاقات فقد روى ان تكون 15 سنه للذكور وعشر سنوات للإناث .

وتقدم الحجرف باقتراح برغبة قال فيه : نظراً لما يعانيه المواطنون من الازدحام الشديد ، والانتظار لمواعيد طويله المدى لعرض الطلبات على الهيئة العامة لشئون ذوى الإعاقة ولتخفيف الضغط وتسهيل على المواطنين.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بإنشاء مراكز للهيئة العامة لشئون ذوى الإعاقة في كل محافظه من محافظات الكويت

استفسر عن عدد الموظفين في مكتبه

العربيد يسأل وزير الصحة عن تعيينات في مكتبه مخالفة لقانون الخدمة المدنية

فراج العربيد

د. جمال الحربي

تقدم النائب فراج زبن العربيد بسؤال برلماني الى وزير الصحة د. جمال الحربي قال فيه : تداولت بعض الصحف أنباء عن تعينات في مكتب وزير الصحة مخالفه لقانون الخدمة المدنية ، ولا تنطبق عليها شروط التعيين ..لذا يرجى موافاتنا بالتالي .

1. ما عدد الموظفين المعينين في مكتب وزير الصحة منذ تسلمه الحقيبة الوزارية ؟ وماهي درجاتهم الوظيفية .؟ يرجى تزودينا بكشف بأعدادهم والسيرة الذاتية لكل منهم ، مشفوعة بالمراكز الوظيفية التي تولوها قبل تعيينهم بمكتب الوزير وشهاداتهم العملية وتقاديرهم الوظيفية لاخر خمس سنوات .

2. هل تم تعيين متقاعدين في مكتب الوزير؟ وهل بينهم مستشاريين أو مسميات وظيفية أخرى ؟ في حال الإجابة بنعم فيرجى تزويدنا بالاسماء والاعداد والامتيازات المالية والادارية المقررة لهم، مشفوعة بالسيرة الذاتية لكل منهم والمهام الموكلة اليه .

3. هل تم نقل أو تدوير أي من موظفي مكتب الوزير المتواجدين قبل توليه حقيبة الصحة ؟ إذا كان الجواب بنعم.. يرجى تزويدنا بالاسماء والشهادات العلمية والتقادير السنوية الحاصلين عليها لأخر ثلاث سنوات.

بحضور وكيل الوزارة والوكيل المساعد للإعلام الخارجي ورئيس لجنة الشراء المميز

« حماية الأموال العامة » تستكمل التحقيق في مخالفات « الإعلام » اليوم

ربيع سكر

تعقد اليوم لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية اجتماعها برئاسة النائب شعيب المويزري لمناقشة تكليف مجلس الأمة بجلسته المنعقدة بتاريخ 25–4–2017م للجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في المسائل المثارة بشأن المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية الخاصة بوزارة الإعلام والجهات التابعة لها وعلى الأخص المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والواردة في الآتي:

أ– كافة التجاوزات والمخالفات المالية والإدارية التي ذكرها المستجوبون في جلسة مجلس الأمة التي نوقش فيها الاستجواب المقدم ضد وزير الإعلام بتاريخ 31يناير 2017.

ب– كافة التجاوزات والمخالفات والملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة عن الحساب الختامي لوزارة الإعلام للسنة المالية 2015–2016.

بحضور: وكيل وزارة الإعلام. و الوكيل المساعد للإعلام الخارجي. و رئيس وأعضاء لجنة الشراء المميز.

تتمات

المالية

ابرز السحوبات من الاحتياطي العام خلال السنوات انفة الذكر تشمل سداد عجز الميزانية للعام المالي (2016–2017) بمبلغ 737ر5 مليار دينار (نحو 18 مليار دولار).

وأضاف الطيار الذي يشغل ايضا منصب الوكيل المساعد لشؤون التخزين ونظم الشراء في (المالية) ان السحوبات من الاحتياطي العام في السنة المالية (2015–2016) بلغت 071ر5 مليار دينار (نحو 16 مليار دولار) فيما سجلت السنة المالية (2014–2015) فائضا.

وأوضح ان إجمالي التحويل لصالح احتياطي الاجيال القادمة في السنوات الثلاث المذكورة بلغ 548ر15 مليار دينار (نحو 51 مليار دولار) في حين بلغ اجمالي سداد العجز الاكتواري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في السنوات الثلاث 413ر1 مليار دينار (نحو 4 مليارات دولار).

وبين انه بحسب القوانين المتبعة في البلاد فإن "إحتياطي الأجيال القادمة يضاف إليه ولا يسحب منه" مؤكدا ان الإحتياطي العام للدولة تدخل فيه الإيرادات النفطية وإيرادات مبالغ بيع السندات المحلية والأجنبية.

وقال الطيار "يتم سنويا سحب المبلغ المقرر قانونا من الاحتياطي العام وهو 10 في المئة أو أكثر من الإيرادات العامة للدولة وتضاف إلى احتياطي الأجيال القادمة كما يسحب من الاحتياطي العام المبالغ اللازمة لتمويل الميزانية من مصروفات الوزارات والجهات الحكومية التي قد تزيد على الإيرادات العامة وبالتالي يحدث عجز في الموازنة».

وأضاف ان حالات السحب من الاحتياطي العام تتضمن سحوبات لتغطية العجز الاكتواري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

أردوغان

فيما يتعلق بكل شيء من اتفاق تأشيرات الدخول إلى مساعدة المهاجرين السوريين. وقال "سنسوي الأمور بأنفسنا... لا خيار آخر".

وتوترت العلاقات مع أوروبا بعد محاولة الانقلاب بسبب قلق الغرب من حملة القمع إذ أقالت السلطات التركية نحو 150 ألف شخص أو أوقفتهم عن العمل كما اعتقلت أكثر من 50 ألفا للاشتباه في صلتهم برجل الدين فتح الله كولن المقيم في الولايات المتحدة الذي تلقي أنقرة باللوم عليه في محاولة الانقلاب. وقال أردوغان أيضا إنه سيوافق "دون تردد" على عقوبة الإعدام إذا صوت البرلمان لصالح إعادتها في خطوة ستنهي فعليا مساعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي.

وأضاف وسط هتافات الحشود التي تلوح بأعلام تركيا "لا أنظر لما يقوله هانز وجورج وإنما أنظر لما يقوله أحمد ومحمد وحسن وحسين وعيسى وفاطمة وخديجة".

بما يتيح الإنجاز بشكل أكبر خلال دور الانعقاد المقبل

دعوات نيابية للسلطتين لاستغلال العطلة البرلمانية من أجل التنسيق وترتيب الأولويات

- الرويعي: اتفاق النواب على كثير من القضايا التي تضع الوزراء أمام مسؤولياتهم
- السويط: طبيعي أن تواجه الحكومة مزيدا من الاستجوابات في المرحلة القادمة إذا لم نجد معالجة للقضايا
- فهاد: العهد بين الحكومة وبين النواب هو الإنجاز وعلى السلطة التنفيذية طي صفحة الماضي وتصحيح المسار
- ماجد المطيري: الحكومة والمجلس معا مطالبان بالاستعداد لدور الانعقاد المقبل لتحقيق انطلاقة تشريعية
- الصالح: نتوقع أن يحظى الجانب التشريعي في دور الانعقاد المقبل بفرصة كبرى إذا لم تكن هناك توترات بين المجلس والحكومة

د. عودة الرويعي

ثامر السويط

عبدالله فهاد

ماجد المطيري

خليل الصالح

طالب عدد من النواب بضرورة تنسيق الجهود واستغلال العطلة البرلمانية لتحديد وترتيب الأولويات النيابية والحكومية بما يتيح الإنجاز بشكل أكبر خلال دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر.

وأكد النواب في تقرير لموقع مجلس الأمة الرسمي أهمية الاستفادة من تجارب دور الانعقاد الماضي والبناء على الإنجازات التي تمت ولو جزئيًا واستكمال هذه الجهود بشكل أكثر تحديدا.

وشدد النواب على أن الحكومة مطالبة بحل المشكلات التي تدفع إلى التأزيم وأن تمد يد التعاون بشكل إيجابي وتبتعد عن المماطلة وتأجيل الردود وترحيل المشكلات.

من جهته طالب امين سر مجلس الامة النائب د.عودة الرويعي النواب بتحمل مسؤولياتهم بعد انتهاء العطلة البرلمانية ومحاسبة الوزراء المقصرين مشيرا إلى انتهاء المرحلة السابقة التي تضمنت عدم وجود تعاون وتنسيق بين النواب في كثير من القضايا.

وأكد الرويعي أن الأمور اتضحت الآن وأنها متجهة نحو تكوين علاقات قوية بين النواب والاتفاق على كثير من القضايا التي من شأنها وضع الوزراء أمام مسؤولياتهم.

وأوضح أن دور الانعقاد القادم سيكون ساخنا وهذا أمر بدأ يترسخ عند كثير من النواب مضيفا أن المطلوب من النواب مزيد من التنسيق حتى لاتتعارض الأمور في المحاسبة والمساءلة.

وبين أن الحكومة قد (ضيعت بوصلتها) في كثير من الأمور وأنها أخذت فرصتها كاملة وبات عليها إما المواجهة الصحيحة والمحاسبة وإما الاستمرار في النهج الحالي الذي لن ينتج عنه شيء ، مؤكدا أن الاستجوابات قادمة ولن تقتصرعلى وزير معين بل ستكون على عديد من الوزراء.

وأكد النائب ثامر السويط أن من صميم عمل النواب تفعيل الجانبين الرقابي والتشريعي، ومن الطبيعي أن تواجه الحكومة مزيدا من الاستجوابات في المرحلة القادمة إذا لم تجد لها معالجة.

أما النائب عبدالله فهاد فقد بين أن التفاهم الذي قام بين النواب والحكومة في دور الانعقاد السابق لم يكن من مصدر ضعف إنما استهدف التعاون وطي صفحات الماضي .

وطالب فهاد الحكومة بضرورة استيعاب الجزء الاهم وهو أن العهد بينها وبين النواب هو الإنجاز محذرا من التعسف أو الرجوع إلى الحقبة الماضية.

وطالب النائب ماجد المطيري الحكومة والمجلس معا بالاستعداد لدور الانعقاد المقبل متمنيا حدوث انطلاقة تشريعية لتفعيل القوانين التي أقرت وإقرار تشريعات جديدة تحقق تطلعات وطموح المواطنين.

وقال المطيري إن الحكومة مطالبة باتخاذ الإجراءات الإصلاحية خلال العطلة البرلمانية وفق الملاحظات النيابية عن مخالفات وتجاوزات الجهات الحكومية وخصوصا تقارير ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين.

ودعا إلى تكثيف التعاون بخصوص الأولويات سواء الحكومية النيابية أو النيابية النيابية بما يخدم المصلحة العامة مع عدم إغفال الدور الرقابي إذا استدعت الحاجة اللجوء إليه.

وأضاف أن اللجان البرلمانية تعمل أثناء فترة الصيف لإعداد التقارير الخاصة بالقوانين التي تحظى بالتوافق لإدراجها على جدول أعمال الجلسات فور بدء دور الانعقاد.

وبين أن تضارب الأولويات يؤثر على إعداد قائمة بالقوانين المؤمل إقرارها ويسبب تأخير إنجاز القوانين التي ينتظرها المواطنون وكانت ضمن تعهدات النواب في حملاتهم الانتخابية.

وثمن المطيري قرار مكتب المجلس عقب فض دور الانعقاد والداعي إلى تجهيز كل لجنة برلمانية دائمة تقريرين على أقل تقدير لافتا إلى أن تجهيز هذه التقارير سيمكن المجلس من تجهيز نحو 20 تقريرا ما يساهم في إنجاز القوانين إنجازًا أسرع من دور الانعقاد الماضي.

وقال النائب خليل الصالح إن دور الانعقاد الأول طغى عليه الجانب الرقابي متمثلًا بالاستجوابات ولجان التحقيق والأسئلة البرلمانية مشيرًا إلى نصيب الجانب التشريعي كان محدودًا جدا في هذا الدور.

وتوقع الصالح أن يحظى الجانب التشريعي في دور الانعقاد المقبل بفرصة كبرى إذا لم تكن هناك توترات بين المجلس والحكومة.

وأضاف أن العطلة البرلمانية ستشهد تكثيفًا لأعمال بعض اللجان مثل اللجنة التشريعية ولجنة حماية الأموال العامة، وسيكون انعقاد بقية اللجان محدودًا نظرًا لصعوبة إكمال النصاب.

مبنى مجلس الأمة